

Distr.: General
1 April 2009
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٠٤ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب ثمانية عشر عضواً في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن الحكومة البلجيكية قدمت ترشيحها لعضوية مجلس حقوق
الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ في إطار الانتخابات التي ستجري في أيار/مايو ٢٠٠٩.
وترد رفقه وثيقة بالالتزامات الطوعية لبلجيكا في مجال حقوق الإنسان، طبقاً لقرار
الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة.

(توقيع) يان غرولز
السفير، الممثل الدائم
لبلجيكا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

ترشيح بلجيكا لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٢٠٠٩-٢٠١٢

مقدمة

- ١ - تلتزم بلجيكا، عبر جميع أنحاء العالم، بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لافتتاعها بأن الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إنما هي حقوق عالمية، غير قابلة للتجزئة، متشابكة، مترابطة ارتباطاً وثيقاً.
- ٢ - ويشكل تعزيز حقوق الإنسان أولوية من أولويات السياسة الداخلية والخارجية لبلجيكا. فحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من الأنشطة التي نقودها على الساحة الدولية، لاعتقادنا الراسخ بأن الاحترام الدقيق لجميع حقوق الإنسان يؤدي إلى تعزيز كل منها لغيره، وأن هذا الاحترام أمر أساسي لاحترام الكرامة الإنسانية لكل فرد.
- ٣ - وبلجيكا، بصفتها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، ملتزمة في الأصل منذ زمن طويل بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبلجيكا مستعدة دوماً للتعاون مع جميع الدول الأخرى لتحسين حالة حقوق الإنسان.
- ٤ - وقد اتسمت سنوات الالتزام العديدة هذه بوجه خاص بالمشاركة في لجنة حقوق الإنسان سابقاً (١٩٤٧-١٩٥٠، ١٩٥٢-١٩٥٤، ١٩٥٨-١٩٦٠، ١٩٨٦-١٩٩١، ٢٠٠١-٢٠٠٣) وفي لجنة وضع المرأة (١٩٥٦-١٩٥٨، ١٩٧٠-١٩٨٠، ١٩٩٥-٢٠١١). وتتولى بلجيكا حالياً رئاسة لجنة وضع المرأة.
- ٥ - وترتبط السياسة البلجيكية بوضوح بين السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وبلجيكا واثقة من أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمران جوهريان لتحقيق السلام والأمن والتنمية.
- ٦ - وسعيًا للإسهام على نحو نشط في الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع احترام حقوق الإنسان بشكل أفضل، وتجسيد اعتقادنا الراسخ وأنشطتنا في مجال حقوق الإنسان بشكل أوضح، قدمت بلجيكا طلب الترشح لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وقد شاركت بلجيكا بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه. ومن خلال هذا الترشيح، تود بلجيكا تعزيز وزيادة التزامها وإبداء عزمها للتعاون مع مجلس نشط فعال لحقوق الإنسان.

- ٧ - وعلاوة على ذلك، ستكتسي المشاركة البلجيكية المرتقبة أهمية خاصة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠ حيث تتولى بلجيكا رئاسة الاتحاد الأوروبي.
- ٨ - وتلتزم بلجيكا، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، بمواصلة تأدية دور هام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فعالة.

١ - مشاركة حثيثة في جميع أنشطة مجلس حقوق الإنسان

- ٩ - ستعاون بلجيكا بنشاط في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز سير العمل في مجلس حقوق الإنسان باعتباره هيئة أساسية في مجال منع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز هذه الحقوق. وستحرص بلجيكا على أن يكون المجلس، الذي يضطلع أيضاً بدور هام في مناهضة انتهاكات حقوق الإنسان، محفلاً تناقش فيه حالات محددة ومسائل مواضيعية تبعاً للمقتضيات وأحداث الساعة.
- ١٠ - وستبذل بلجيكا قصارها لضمان استقلالية نظام الإجراءات الخاصة، لاقتناعها بأن الحفاظ على هذا النظام وتدعيمه أمر أساسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ١١ - وستواصل بلجيكا التعاون بصورة كاملة مع الإجراءات الخاصة وفقاً لالتزامها باستقبالها على أراضيها كل مرة تتلقى فيها طلباً لهذا الغرض. وقد استقبلت بلجيكا خلال الأعوام الأخيرة زيارة كل من فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي (٢٠٠٦) والمقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (٢٠٠٠).
- ١٢ - وتلتزم بلجيكا، كما في الماضي، بالاستجابة دون إبطاء لاتصالات المقررين الخاصين لتأمين متابعة نشطة للتوصيات التي يقدمونها.
- ١٣ - وخلال الاستعراض الدوري الشامل المزمع إجراؤه في عام ٢٠١١، ستعتمد بلجيكا عملية شفافة شاملة لدى إعداد تقريرها. وستقوم بذلك بالتشاور الكامل مع المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، وفقاً لممارستها المعتادة.
- ١٤ - وعلاوة على ذلك، ستواصل بلجيكا تأدية دور نشط ليصبح الاستعراض الدوري الشامل أداة فعالة متينة في متناول مجلس حقوق الإنسان، ولكي يُفضي إلى إدخال تحسينات عملية في حالة حقوق الإنسان على الأرض. وفي هذا السياق، ستبذل بلجيكا جميع الجهود اللازمة لتوطيد أسس حوار بناء شفاف بين الدول.

١٥ - ستواصل بلجيكا، وفقاً لممارستها الداخلية المعتادة، إيلاء اهتمام خاص للمجتمع المدني وستحرص على مواصلة مشاركتها النشطة في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

٢ - دعم وتقوية الهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

١٦ - يتعين على اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى جانب مجلس حقوق الإنسان، أن تواصل من خلال أعمالها الإسهام على نحو نشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها.

١٧ - وستواصل بلجيكا إذن دعم هذه الهيئة العالمية لتمكينها من تنشيط عملية تناول المسائل المواضيعية والجغرافية والمضي بها قدماً وتعزيز تنفيذ المعايير في مجال حقوق الإنسان.

١٨ - وتلتزم بلجيكا، فضلاً عن ذلك، بمواصلة التشجيع على التصديق العالمي للمعاهدات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان والإعمال الفعلي لها.

١٩ - وقد ساندت بلجيكا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ إنشائها، وستواصل بعزم تقديم الدعم لها في المستقبل. ويجب صون استقلالية ونزاهة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باعتبارهما سمتين أساسيتين لتمكينها من تأدية دورها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٠ - وبلجيكا من المانحين الرئيسيين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وثلثا المساهمات البلجيكية غير مخصصة الغرض، فيهدف الرصيد المتبقي تحديداً إلى دعم نظام الإجراءات الخاصة، وصندوق الأمم المتحدة للترعرات لضحايا التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة للترعرات لمكافحة أشكال الرق المعاصرة. وتدفع المساهمة البلجيكية على شكل التزام مالي متعدد السنوات.

٢١ - وتولي بلجيكا أهمية كبرى لحسن سير أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٢ - وستواصل بلجيكا التعاون بصورة كاملة مع مختلف اللجان من خلال تقديم تقاريرها الدورية في الوقت المحدد، وإطلاق حوار تفاعلي مع اللجان عند المدافعة الشفوية، والاستجابة على نحو نشط لتوصيات اللجان.

٢٣ - وفي أواخر عام ٢٠٠٨، أحالت بلجيكا إلى لجان الإشراف المختصة على المعاهدات تقريرها الدوري الخامس بشأن تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو ما فعلته مؤخرًا بالنسبة لتقريرها الدوري الثالث عن اتفاقية حقوق الطفل.

٢٤ - وخضع مؤخراً التقرير الثاني عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس بلجيكا عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لدراسة اللجنتين المعنيتين.

٢٥ - وفي هذا السياق أيضاً، تولي بلجيكا كثيراً من الأهمية لإطلاق حوار منفتح وبنّاء مع المجتمع المدني.

٣ - تعزيز العمل في مجال حقوق الإنسان

٢٦ - سيكرّس اهتمام متجدد لمختلف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والأطفال والنساء والمدافعين عن حقوق الإنسان بوجه خاص، وكذلك لضحايا جميع أشكال التمييز، والتعذيب، والعنف الجنسي، والإتجار بالبشر.

٢٧ - وتبقى مناهضة جميع أشكال العنصرية والتمييز إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة البلجيكية. ويجب أن ينتفع جميع الضحايا المحتملين للعنصرية، والتمييز، وكره الأجانب، والتعصب بالاهتمام نفسه والحماية نفسها.

٢٨ - وتؤيد بلجيكا قيام مجتمع منفتح متسامح، يجد فيه جميع الأشخاص مكاناً لهم، لثققتها بأن تنوع المجتمع يمكن أن يصبح مفتاحاً لنجاحه.

٢٩ - وتشارك بلجيكا على نحو وثيق في عملية التحضير لمؤتمر ديربان الاستعراضي الذي سيُعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، امتداداً لمشاركتها النشطة في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب (ديربان، ٢٠٠١)، وبصفتها عضواً في مكتب اللجنة التحضيرية.

٣٠ - وقدّمت بلجيكا إلى جانب سلوفينيا قرارها لفترة السنتين بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وتعترم بلجيكا بذلك التشديد على الأهمية التي توليها للاتفاقية وتنفيذها.

٣١ - فاحترام حقوق الإنسان لدى مكافحة الإرهاب أمر جوهري، وتلتزم بلجيكا بضمان الحقوق الأساسية للفرد فيما تطبقه على الصعيد الوطني في أحكام خاصة بمحاربة الإرهاب. وسوف تواصل بلجيكا العمل على محاربة الإرهاب على الصعيد الدولي في ظل احترام حقوق الإنسان.

٣٢ - وستواصل بلجيكا العمل الحثيث، في إطار السياسة الخارجية وسياسة التعاون الإنمائي، لصالح إقامة سيادة القانون ومحاربة الإفلات من العقاب، فضلاً عن إيلاء اهتمام خاص لزيادة دعمها للمبادرات والمشاريع التي تسهم في تعزيز حقوق الإنسان في هذا المجال بذاته. وتندرج ضمن أولويات بلجيكا المشاركة في أعمال اللجنة الثالثة، بصفتها أحد مقدمي القرار المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يركز هذا العام على محاربة الإفلات من العقاب. إذ ثمة تيقظ خاص يفرض نفسه للدفاع عن النساء اللواتي يقعن ضحايا العنف الجنسي.

٣٣ - وستواصل بلجيكا العمل لصالح المنظومات الإقليمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضمن اللجنة الثالثة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان على حد سواء، لاقتناعها بأهمية القيمة المضافة جراء ذلك للمنظومات الإقليمية الراسخة، ولا سيما في إضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان. وبمبادرة من بلجيكا، عُقدت حلقة دراسية حول هذا الموضوع في جنيف يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٤ - تنشيط عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني

٣٤ - تلتزم بلجيكا باحترام ما يقع عليها من التزامات نتيجة التصديق على مختلف المعاهدات في ميدان حقوق الإنسان وتعترف بأن إحراز تطورات داخلية أمر ممكن أيضاً في هذا المجال.

٣٥ - ولقد صدّقت بلجيكا على المعاهدات الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان^(١)، وتبذل حالياً كل ما في وسعها للتصديق دون إبطاء على الصكوك القانونية المعتمدة مؤخراً: الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

(١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٨٣)، البروتوكول الاختياري الأول (١٩٩٤)، البروتوكول الاختياري الثاني لهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (١٩٩٨)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٨٣)، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٧٥)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٥)، البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٤)، اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية حقوق الطفل، المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (٢٠٠٢)، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (٢٠٠٦)، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٩٩).

٣٦ - وشاركت بلجيكا بنشاط في إعداد البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وستقوم بتوقيعه حال اعتماده في الجمعية العامة.

٣٧ - وتقوم أنشطة التعاون الإنمائي البلجيكي على أساس تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. فلقد التزمت بلجيكا ببلوغ المعيار المعمول به في الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٠، والذي يقضي بأن تتركس البلدان الصناعية نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي. وتشكل المساواة بين المرأة والرجل، ومكافحة أشكال العنف الجنسي، وحقوق الطفل، وحالة الأطفال في النزاعات المسلحة، والتغيرات المناخية، الأولويات المركزية للتعاون الإنمائي البلجيكي. ويرتكز التعاون الإنمائي البلجيكي على نهج قائم على النتائج.

٣٨ - واعتمدت بلجيكا، سعياً إلى ترجمة التزامها بحماية حقوق الإنسان بصورة ملموسة، عدة خطط عمل وطنية تستخدم كإطار مرجعي لتحديد سياساتها. وفيما يلي ذكر لبعض الأمثلة:

(أ) اعتمدت الخطة الاتحادية لمكافحة الفقر في تموز/يوليه ٢٠٠٨. ولئن كانت لبلجيكا خطوة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه الخطة تقر بأن الازدهار لا يعود بالمنفعة على المواطنين جميعاً بنفس القدر. وتهدف خطة العمل هذه إلى توفير الإمكانية لكل شخص لكي يعيش حياة تحفظ له كرامته كإنسان، على نحو ما تكفله المادة ٢٣ من الدستور البلجيكي.

(ب) خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف المتري (٢٠٠٨-٢٠١١). تغطي هذه الخطة شكلاً من العنف لا يرتبط فقط بالضحية المباشرة وإنما أيضاً بسائر أفراد العائلة، ولا سيما الأطفال. ومن خلال هذه الخطة، يلتزم كل وزير اتحادي، في إطار سياسته، بتحديد هدف استراتيجي يسهم في تعزيز المساواة بين المرأة والرجل.

(ج) سيتم إعداد خطة العمل الوطنية "المرأة والسلام والأمن" عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

(د) اعتمدت في عام ٢٠٠٨ خطة العمل الوطنية "مكافحة الاتجار بالبشر" التي تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

(هـ) اعتمدت في عام ٢٠٠٤ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية وكره الأجانب في إطار تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٣٩ - أنشأت بلجيكا عدة مؤسسات وطنية تتمتع بولاية واسعة في مجال تعزيز حقوق الإنسان واحترامها والدفاع عنها. ومنها على سبيل المثال مركز تكافؤ الفرص ومكافحة

العنصرية، ومعهد المساواة بين المرأة والرجل واللجنة الوطنية الجديدة لحقوق الطفل المنشأة في عام ٢٠٠٧.

٤٠ - وستواصل بلجيكا اعتماد حوار منفتح نقدي والتركيز عليه فيما يخص سياستها في مجال حقوق الإنسان مع المقررين الخاصين ومختلف ممثلي المجتمع المدني، كالمنظمات غير الحكومية.